

التقرير السنوي

٢٠٢١

شركة قطر لصناعة
الألمنيوم



QAMCO

شركة قطر لصناعة الألمنيوم

Qatar Aluminium Manufacturing Company

بيان إخلاء المسؤولية

تدرج الشركة التي تمتلك فيها شركة قطر لصناعة الألمنيوم (ش.م.ع.ق.) استثماراً مباشراً ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يشار إلى شركة قطر لصناعة الألمنيوم بكلمة "قامكو" أو "الشركة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها الشركة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على الشركة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب الأسعار في أسواق السلع الأساسية (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم ومديريها ومسؤوليها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة قطر لصناعة الألمنيوم ومشروعها المشترك مُلزمان بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة قطر لصناعة الألمنيوم دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.
ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

الموقع الإلكتروني: www.qamco.com.qa
البريد الإلكتروني: qamco@qp.com.qa

هاتف: +٩٧٤ ٤. ١٣ ٢. ٨.
فاكس: +٩٧٤ ٤. ١٣ ٩٧٥.

“ظل التميز
التشغيلي يشكل
أهمية محورية
في الوقت الذي
كانت الشركة
تجني خلاله ثمار
تحسن ديناميكيات
السوق”

الرسالة

تلتزم شركة قطر لصناعة الألمنيوم بأن تصبح شريكاً متميزاً يقدم منتجات مبتكرة عالية الجودة وأن تفي بواجباتها اتجاه المجتمع والبيئة من خلال استخدام حلول صناعية مسؤولة بيئياً.

الرؤية

تهدف شركة قطر لصناعة الألمنيوم إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة عالمياً في تصنيع سبائك الألومنيوم واسطوانات الألومنيوم ذات الجودة العالية مع المحافظة على البيئة، كذلك دعم النمو من خلال أصولها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة	٨.
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٠.
تقرير مجلس الإدارة	١٣
نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم	١٨
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢٧
البيانات المالية	٤٠.
تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١	٤٥



حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبني
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ نبيل محمد البوعيين
عضو



السيد/ أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد/ محمد جابر السليبي
عضو



السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو



السيد/ خالد محمد لرم
عضو



كلمة
رئيس
مجلس
الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"واصلنا التركيز على قيم عملنا الأساسية في وقت شهدت خلاله الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي تحسناً كبيراً"



مساهمينا الكرام،

يسرُّني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (يشار إليها بكلمة "قامكو" أو "الشركة")، المالكة لحصة تبلغ نسبتها ٥٠٪ في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (يشار إليها بكلمة "قطلوم" أو عبارة "المشروع المشترك")، وهي أحد مصاهر الألمنيوم المنخفضة التكلفة والأكثر كفاءة في العالم، وتعمل في تصنيع منتجات الألومنيوم الأولي.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر زملائي من أعضاء مجلس الإدارة وإدارة وموظفي الشركة والمشروع المشترك على جهودهم التي أثمرت عن تحقيق أداء مالي وتشغيلي متميز لعام ٢٠٢١. كما أود أن أتوجه بشكر خاص إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي ودورها الداعم في تحسن الأداء

تضمنت أبرز ملامح عام ٢٠٢١ التحسن المستمر للأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو ما أسهم في ارتفاع الطلب على الألومنيوم الأولي، هذا إلى جانب حدوث نقص في المعروض، الأمر الذي أثمر بالتالي عن ارتفاع أسعار الألومنيوم الأولي.

استراتيجياتنا وأهدافنا الأساسية

برغم تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن المشروع المشترك لقامكو قد واصل تركيزه على التميز التشغيلي والسلامة والنمو والاستدامة. وقد تمثلت جهودنا نحو تحقيق التميز التشغيلي بشكل أساسي في الترشيح المستمر لعملياتنا ورفع مستوى الموثوقية وتعزيز سلامة الأصول. وفيما يتعلق بالاستدامة، فلم تنقطع يوماً جهود مشروعنا المشترك للحد من أثر أنشطة أعماله على البيئة، وعملنا في ذات الوقت على تعزيز التدابير المعنية بكفاءة الطاقة والمحافظة عليها.

وستستمر استراتيجياتنا التمويلية على مستوى المشروع المشترك في دعم مسيرتنا المتواصلة نحو إضافة قيمة لمساهمينا ومنحهم توزيعات مستدامة، فيما ستوفر لنا أيضاً الحماية لدى وقوع أية أحداث مناوئة خارجية غير متوقعة في المستقبل.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

واستشرافاً للمستقبل، فإن المشروع المشترك سيواصل التركيز على خطته الاستراتيجية الخمسية، وتعزيز مركزه في السوق، والعمل حثيثاً على زيادة القيمة المقدمة للمساهمين. وسيستمر في جهوده نحو تحقيق هدفه الاستراتيجي الرامي إلى المحافظة على مركزه ضمن منتجي الألومنيوم ذوي التكلفة التنافسية وضمان أن يظل التميز التشغيلي ومعايير السلامة والمعايير البيئية رفيعة المستوى ضمن العوامل الأساسية للنجاح.

النتائج المالية

خلال عام ٢٠٢١، حققت قامكو نتائج مالية أفضل من الأعوام السابقة، الأمر الذي يعود بصورة كبيرة إلى ارتفاع الأسعار المحققة لبورصة لندن للمعادن. ولعامها المالي الثالث المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فقد حققت الشركة صافي أرباح بواقع ٨٣٥ مليون ريال قطري، بعائد على السهم يبلغ ١٥٠ ريال قطري.

القيمة المضافة للمساهمين

منذ أن تأسست قامكو، وبرغم التحديات التي فرضتها عليها بيئة الأعمال خلال الأعوام الماضية، حصل مساهمو الشركة على أرباح يبلغ إجماليها ٣٦٢ مليون ريال قطري، أي ما يعادل ٦٥٠ ريال قطري للسهم.

وعلى ضوء التوقعات الحالية بشأن السوق على الأجلين القصير والمتوسط والاحتياجات التمويلية، وأخذاً في الاعتبار برنامج الإنفاق الرأسمالي المخطط له للأعوام القادمة، يوصي مجلس الإدارة بإجمالي توزيعات أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بواقع ٤٤٦ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٨٠ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ٥٣٪.

الخاتمة

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع الصناعة القطري. إن النمو الذي تشهده دولة قطر وتوجه مجتمعتها المتقدم والمتطور نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة ما كان ليحدث لولا رؤية حضرة صاحب السمو. ونحن في قامكو نشعر بالفخر ونؤكد على التزامنا الدائم والكامل بدعم هذه الرؤية الوطنية.

وأثق بأن زملائي من أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارة العليا للمشروع المشترك يقفون على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل، إلا أننا نتطلع إلى تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. وختاماً، أود أن أتوجه بشكر خاص إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.



تقرير
مجلس
الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

" في الوقت الذي كانت الشركة تسجل خلاله نتائج متميزة بفضل التعافي الكبير الذي شهده قطاع الألومنيوم، ظل تحقيق التميز من حيث رفع مستوى الكفاءة وتعزيز مرونة العمليات التشغيلية والتركيز المتعمق ضمن أولوياتها الأساسية لإضافة قيمة في المستقبل "

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره السنوي بشأن الأداء المالي والتشغيلي لشركة قطر لصناعة الألمنيوم لعام ٢٠٢١.

استراتيجيتنا

تمحورت استراتيجيتنا الأساسية على مستوى المشروع المشترك حول تحقيق التميز التشغيلي وخلق منظومة تتسم بالقوة والكفاءة والاستدامة، الأمر الذي تحقق من خلال تعزيز مركزنا بوصفنا مورداً استراتيجياً لمنتجات الألومنيوم الأولي ذات الجودة العالية والعمل بمعايير رفيعة المستوى في الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة. علاوة على ذلك، فإننا سنواصل جهودنا المعنية بالترشيد، خاصة فيما يتعلق بإدارة تكاليف العمليات، إلى أن يحقق المشروع المشترك كامل إمكاناته.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

ارتفعت أسعار الألومنيوم خلال عام ٢٠٢١ في ظل تجدد الطلب العالمي، حيث تشهد أنشطة قطاعات، مثل قطاعي الإنشاءات وصناعات السيارات، تحسناً بفضل التعافي المستمر للاقتصادات العالمية، الأمر الذي يعزى إلى إعادة فتح الأسواق مع مواصلة تنفيذ حملات التطعيم ضد فيروس كورونا بنجاح. وباعتبار الألومنيوم أيضاً أحد المدخلات الرئيسية في صناعة المركبات الكهربائية وتوربينات الرياح وإنتاج الطاقة الشمسية، فقد ازداد الطلب طويل الأجل على الألومنيوم الأولي.

وعلى جانب العرض، فقد استمرت أزمة الكهرباء في أسواق رئيسية وتقليص الإنتاج نتيجة الإجراءات المتخذة بشأن إزالة الكربون منذ بداية عام ٢٠٢١، الأمر الذي أسفر عن انخفاض الطاقة الإنتاجية للألومنيوم بشكل كبير وازدادت على إثره عمليات السحب من المخزونات.

وبصفة عامة، فقد أثمرت زيادة الطلب ونقص المعروض وانخفاض مستويات المخزونات عن ارتفاع أسعار الألومنيوم الأولي إلى أعلى مستوى لها منذ عدة سنوات، وهو ما أسهم في زيادة الهوامش للمنتجين ذوي الكفاءة.

نقاط قوتنا التنافسية

باعتباره أحد مصاهر الألومنيوم التي تتميز بالتكلفة التنافسية، فقد نجح المشروع المشترك في تحقيق الكفاءة الإنتاجية من خلال مرافقه المتقدمة تكنولوجياً وحصوله المضمون على اللقيم على الأمد الطويل والتزامه الصارم بالجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة.

تقرير مجلس الإدارة

كما أنا الشريك الآخر، وهو مسوق عالمي معروف، قد أتاح لنا إمكانية الدخول إلى الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية، الأمر الذي عزز من قدرة الشركة على المنافسة مع الشركات الدولية الأخرى الفاعلة في هذا القطاع برغم التحديات التي ظلت قائمة على مستوى سلسلة التوريد طوال عام ٢٠٢١. كما يتمتع المشروع المشترك بالقدرة على تغيير مزيج منتجاته بشكل سريع وفقاً لظروف السوق، الأمر الذي يعزز من مرونته على مستوى عملية الإنتاج وإدارة سلسلة التوريد، ويضمن له في ذات الوقت إنتاج وبيع المنتجات وفقاً لطلب السوق.

ولا شك أن نقاط القوة التنافسية هذه قد أسهمت بدور محوري في تمكين المشروع المشترك من الارتقاء بقاعدة أصوله التشغيلية وتحقيق مركز نقدي متميز.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

يشكل التركيز على معايير الصحة والسلامة من خلال ضمان سلامة العمليات إحدى القيم الأساسية للشركة. وقد أحرز المشروع المشترك طوال العام تقدماً نحو هدفه الخاص بالصحة والسلامة والبيئة والمتمثل في ضمان سلامة كافة أماكن العمل للجميع.

وفي ظل سلامة مكان العمل، حقق المشروع المشترك أهدافه الإنتاجية المنشودة وفقاً للخطة، حيث نفذ حملة تطعيم ناجحة لمعظم القوى العاملة لديه. وتتضمن الإنجازات الرئيسية الأخرى على مستوى الصحة والسلامة والبيئة خلال عام ٢٠٢١ عدم تسجيل أي حوادث ذات صلة بالحر وتحقق أفضل أداء للسلامة في قطاع الألومنيوم والوصول إلى الهدف المتمثل في أن يصبح المشروع المشترك أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.

كما أن المشروع المشترك قد وضع استراتيجيته بالمستوى الذي يتيح له إمكانية الارتقاء المستمر بمعاييرها الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة. ومع جهوده الرامية إلى المحافظة على مركزه الرائد في الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة على مستوى المنطقة، يتبع المشروع المشترك استراتيجية لمقارنة برنامجه المعني بالصحة والسلامة والبيئة مقارنة معيارية بمبادرة "Aluminium Stewardship Initiative"، فيما يهدف أيضاً إلى المحافظة دائماً على تميزه التشغيلي.

خفض الانبعاثات الكربونية

نجح المشروع المشترك في الوصول بانبعثاته الكربونية إلى أقل مستوى مقارنة بمعايير القطاع فيما يتعلق بانبعثات غاز ثاني أكسيد الكربون لكل طن متري من الألومنيوم المنتج، الأمر الذي تسنى له من خلال استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة مقارنة بأنواع الوقود الأخرى، مثل الفحم والنفط. وبرغم ذلك، فما زالت نسبة الانبعاثات الكربونية من المشروع المشترك أعلى بعض الشيء مقارنة بالمصاهر التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة المائية أو الطاقة الشمسية.

ومن خلال تعزيزات تكنولوجية، يعمل المشروع المشترك باستمرار على زيادة كفاءته في توليد الطاقة من لقيم الغاز الطبيعي وخفض انبعثاته الكربونية. ووقع خلال عام ٢٠٢١ اتفاقية مع شركة جنرال إلكتريك للحصول على خمس وحدات تحديث لمسار الغاز المتقدم (AGP)، وذلك بغرض توليد طاقة أكثر أماناً واستدامة وخفض الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون.

تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف والارتقاء بمستويات الإنتاج

بفضل نهجه الذي يركز على تعزيز الأهداف الخاصة بترشيد التكاليف وتحقيق الكفاءة من خلال "برنامج تطوير قتلوم" الداخلي والذي بدأ العمل به منذ عام ٢٠١٥، استطاع المشروع المشترك أن يرسخ من مركزه بوصفه أحد منتجي الألومنيوم ذوي التكلفة التنافسية دون تأثير على مستويات السلامة وتميزه التشغيلي.

تقرير مجلس الإدارة

كما أثمر استمرار تنفيذ "برنامج تطوير قتلوم" خلال عام ٢٠٢١ عن تحقيق وفورات في التكاليف تماشياً مع الأهداف السنوية المحددة. ومع بدء تنفيذ مشروع "مسار الغاز المتقدم" المبتكر (AGP) خلال عام ٢٠٢١، فمن المتوقع أن يعزز إنتاج المشروع المشترك للطاقة من مستوى كفاءة المصنع بشكل عام، وسيسهم في زيادة مستوى توافر التوربينات الغازية وخفض النفقات التشغيلية من خلال زيادة الفترة الزمنية الفاصلة بين دورات الصيانة المخطط لها. كما نجح المشروع المشترك في إنتاج أنودات كربونية أكبر حجماً من أجل زيادة القدرة الكهربائية، الأمر الذي سيعزز بالتالي من إجمالي الطاقة الإنتاجية.

أنشطة البيع والتسويق

شهد عام ٢٠٢١ تحديات على مستوى سلسلة التوريد. وبرغم ذلك، فإن الشراكة الاستراتيجية للمشروع المشترك في مجال تسويق منتجاته وتوزيعها لم تمنحه إمكانية أكبر لدخول الأسواق العالمية فحسب، بل دعمته أيضاً في تجاوز التحديات القائمة على مستوى سلسلة التوريد والوصول بتكاليفه إلى أمثل مستوى لها، وضمنت له في ذات الوقت زيادة أحجامه والمحافظة على استمرارية أعماله.

الأداء المالي والتشغيلي

حققت الشركة صافي أرباح بواقع ٨٣٥ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بصافي أرباح بلغ ٩٥ مليون ريال قطري للسنة الماضية. وبلغ العائد على السهم ١٥٠ ريال قطري لسنة ٢٠٢١ مقارنة بعائد على السهم بلغ ١٧٠ ريال قطري للسنة الماضية.

وقد ارتفعت الحصة من إيرادات المشروع المشترك بنسبة تبلغ ٤٢٪، لتصل إلى ٣,١ مليار ريال قطري، مقارنة بحصة بلغت ٢,٢ مليار ريال قطري للعام الماضي. وارتفعت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة تبلغ ١٠٦٪، لتصل إلى ١,٤ مليار ريال قطري لعام ٢٠٢١، مقارنة بأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بلغت ٦٦٧ مليون ريال قطري للعام الماضي.

ويُعزى بصورة كبيرة تحسن النتائج المالية للشركة للسنة المالية ٢٠٢١ مقارنة بالسنة الماضية إلى النمو العام في متوسط أسعار البيع المحققة الذي ازداد بنسبة تبلغ ٤٢٪ خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما أسهم في زيادة صافي أرباح الشركة بمبلغ ٩٣٢ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بالسنة الماضية.

وقد حافظت أنشطة الإنتاج على استقرارها مع تحقيق زيادة هامشية في الأحجام بنسبة تبلغ ١٪ خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي. وانخفضت أحجام المبيعات انخفاضاً طفيفاً بنسبة تبلغ ٤٪، جراء مواعيد الشحن، الأمر الذي أسفر عن تراجع صافي أرباح الشركة بواقع ١١ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وبرغم أن أحجام المبيعات قد انخفضت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام الماضي، إلا أن المشروع المشترك قد نجح في بيع كميات أكبر من المنتجات ذات القيمة المضافة، فيما كانت مبيعاته من السبائك القياسية محدودة خلال عام ٢٠٢١، علماً بأن هذا التحول في الإنتاج منذ أواخر العام الماضي قد أسهم في ارتفاع هوامشه.

وارتفعت تكلفة المشروع المشترك للبضائع المُباعة لعام ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى ارتفاع تكاليف المواد الخام، الأمر الذي عادلته جزئياً التغييرات الإيجابية في المخزون والمبادرات المعنية بترشيد التكاليف. وبشكل عام، فقد أسفر ارتفاع تكلفة البضائع المُباعة عن انخفاض صافي أرباح الشركة بواقع ١٧٩ مليون ريال قطري للسنة المالية ٢٠٢١ مقارنة بالسنة الماضية.

وتراجعت تكلفة التمويل لعام ٢٠٢١ بنسبة تبلغ ٣٢٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يُعزى إلى انخفاض أسعار الفائدة وغياب عملية الشطب الاستثنائية التي جرت العام الماضي لجزء غير مستهلك من تكاليف التمويل. وقد أسهم تراجع تكلفة التمويل في زيادة صافي أرباح الشركة بواقع ٣٣ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠.

تقرير مجلس الإدارة

المركز المالي

عزز ارتفاع أسعار البيع المحققة للمشروع المشترك من المركز المالي للشركة ودعمها في زيادة السيولة لديها في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، حيث سجلت أرصدة نقدية ومصرفية (تشمل الحصة المتناسبة من الأرصدة النقدية والمصرفية للمشروع المشترك) بواقع ١,٥ مليار ريال قطري. كما حقق المشروع المشترك خلال عام ٢٠٢١ حصة إيجابية من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية تبلغ ٩١٧ مليون ريال قطري، بالإضافة إلى حصة من التدفقات النقدية الحرة بواقع ٦٩٣ مليون ريال قطري.

مستجدات الإنفاق الرأسمالي

يواصل المشروع المشترك عملية إعادة تبطين الجيل الثالث من الأوعية واستبدال جدران المداخن، وذلك لضمان استدامة العمليات التشغيلية والحد من مخاطر توقف الإنتاج. وخلال عام ٢٠٢١، بلغ الإنفاق الرأسمالي للمشروع المشترك ٢٢٤ مليون ريال قطري (حصة قامكو)، وشمل ذلك العمليات الروتينية، مثل إعادة التبطين وأعمال صيانة محطة الطاقة ومصنع الأنودات.

توزيع الأرباح المقترح

يوصي مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم بإجمالي توزيعات أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يبلغ ٤٤٦ مليون ريال قطري، وهو ما يعادل ٠,٨ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ٥٣٪، وعائد توزيعات أرباح بنسبة ٤,٤٪ وفقاً لسعر السهم في إغلاق نهاية العام.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، لرؤيته المستنيرة وقيادته الواعية. كما نشكر الإدارة العليا للمشروع المشترك على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول أيضاً لمساهميننا الكرام على ثقتهم الكبيرة في الشركة وإدارتها.



نبذة حول
شركة قطر
لصناعة
الألمنيوم

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

استعراض عام

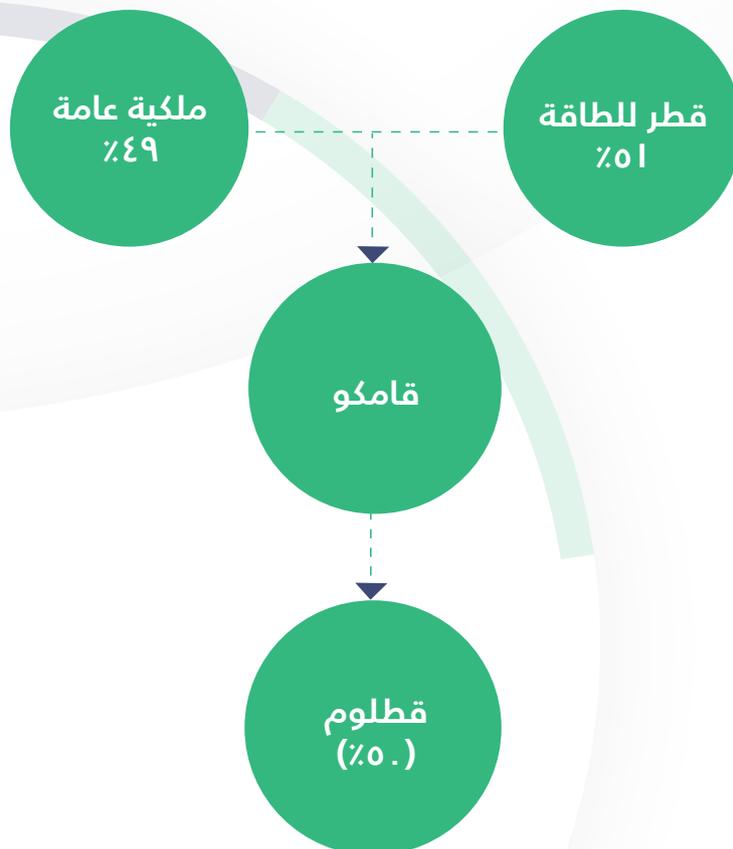
تأسست شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (يشار إليها بكلمة "قامكو" أو "الشركة")، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في ٣ ديسمبر من عام ٢٠١٨. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال مشروعها المشترك، ألا وهو شركة قطر للألمنيوم المحدودة (قطلوم أو المشروع المشترك)، والذي تمتلك فيه حصة تبلغ ٥٠٪، تعمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم في تصنيع وتوزيع منتجات الألمنيوم التي تصنع في مصهرها الواقع في مدينة مسيعد الصناعية.

وتنقسم حالياً ملكية قطلوم، التي تأسست كمشروع مشترك عام ٢٠٠٧، بالتساوي بين شركة قطر لصناعة الألمنيوم بحصة تبلغ (٥٠٪) وشركة هايدرو ألومنيوم قطر القابضة بي. في. بحصة تبلغ (٥٠٪).

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. وتُدار عمليات المشروع المشترك بصورة مُستقلة من قِبَل مجلس الإدارة المعني وإدارته العليا.

هيكل الملكية

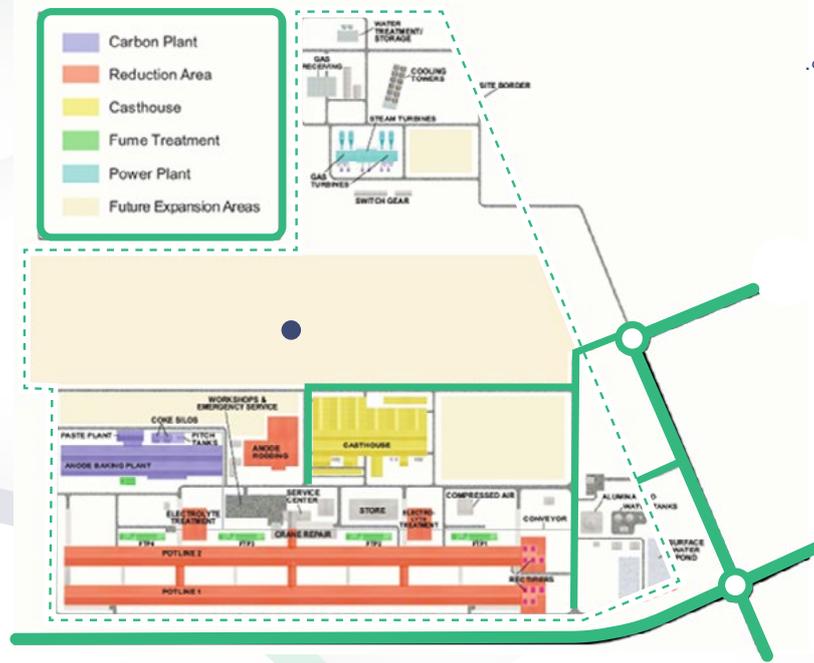


نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

مرافق الإنتاج

تتضمن المرافق التشغيلية الرئيسية لقطر ما يلي:

- مصنع الاختزال
- مصنع الكربون، بما في ذلك محطة صيانة الأنود؛
- المسبك؛
- ومحطة الطاقة.



وتتكامل المرافق التشغيلية مع مرافق البنية التحتية التالية:

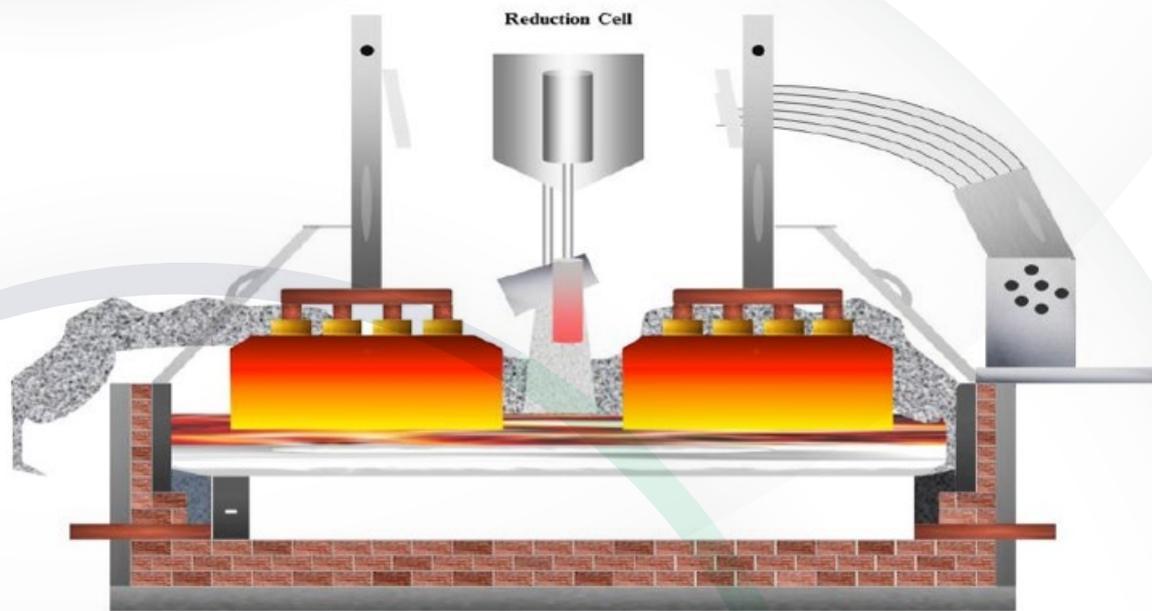
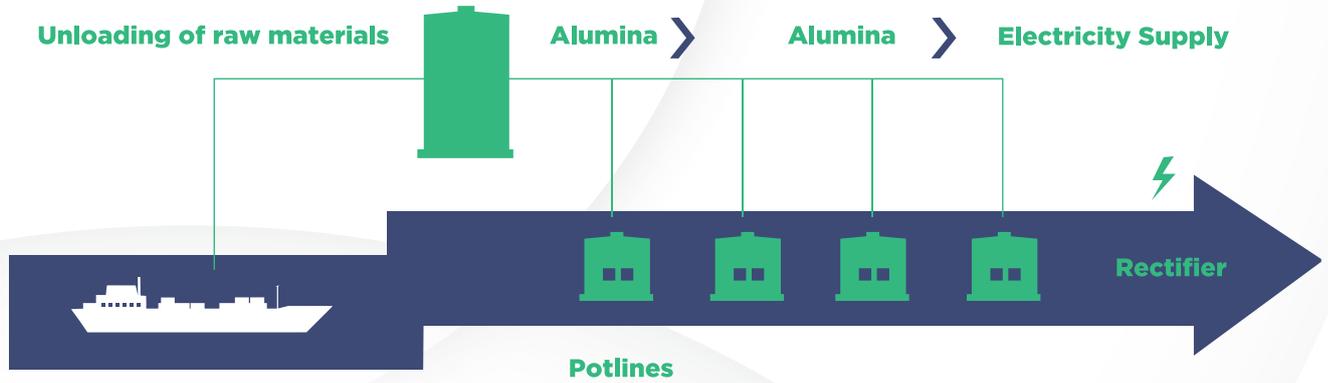
- منطقة ميناء بها مرسى مخصص لاستيراد المواد الخام وصوامع التخزين ومرافق النقل ذات الصلة (المرسى ٨) ومرسى مشترك آخر لتصدير المنتجات ومناولة الشحنات العامة (المرسى ٧)؛ و
- الخدمات العامة والمساعدة، والتي تضم توزيع الغاز وأنظمة مياه التبريد والهواء المضغوط والمستودعات ومنشآت التخزين.

مصنع الاختزال

يتم إنتاج الألمنيوم عن طريق عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي باستخدام تقنية HALTVO التي تعمل بـ ٣٠٠ كيلو أمبير. وتتم هذه العملية في حاويات فولاذية كبيرة تسمى الأوعية أو الخلايا. ويقع مصنع الاختزال في مبنين مرتفعين (يبلغ طولهما حوالي ١٠,١٥ متر) ويعرفان باسم وحدات الأوعية، حيث يقعان بجوار بعضهما على التوازي. وتحتوي كل وحدة أوعية على خط اختزال واحد مكون من صفيين من أوعية الاختزال تحتوي على إجمالي ٣٥٢ وعاء في كل وحدة.

ويتكون كل وعاء من غلاف معدني مبطن بطوب حراري وألواح الكربون التي تعمل ككاثود. ويتم تجهيز الوعاء ببنية فوقية تدعم الأنودات الكربونية وتخزن وتصب الألومينا في الأوعية.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم



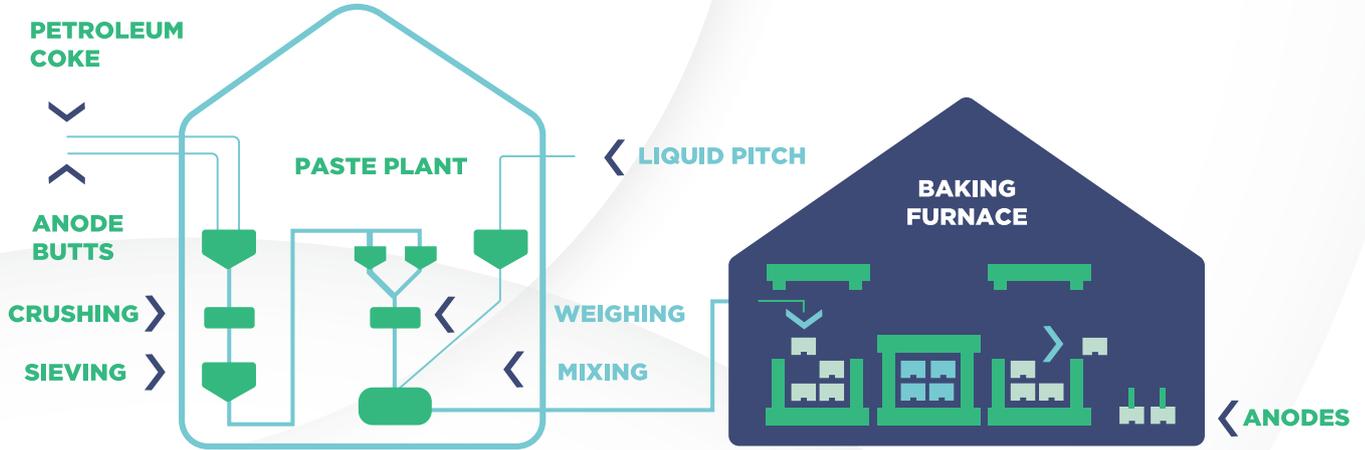
مصنع الكربون

تُستخدم الأنودات الكربونية في عملية الاختزال الإلكتروليتي لأكسيد الألومنيوم إلى الألومنيوم في خطوط الأوعية. وخلال هذه العملية، يتم استهلاك الأنودات، حيث يبلغ صافي استهلاك الأنودات حوالي ٤,٠ طن لكل طن من الألومنيوم المنتج. ولا يستهلك الجزء العلوي من الأنود (الأطراف المتبقية) (تتم إعادة تدويرها في عملية المعالجة)، ومن ثم يصبح إجمالي الإنتاج الأنودات حوالي ٥,٠ طن لكل طن من الألومنيوم.

ويتكون مصنع الكربون من قسمين رئيسيين: محطة العجن لإنتاج "الأنودات الخضراء" ومحطة معالجة الأنودات بالفرن.

وبالإضافة إلى خطوط الإنتاج الرئيسية، تضم منطقة مصنع الكربون عدداً من المباني الملحقة ومرافق التخزين تشمل ما يلي: غرفة تحكم ومكاتب وورش صيانة ومخزن قطع الغيار ومحطة تنظيف ومخزن الأنودات الخضراء والأنودات المعالجة بالفرن وصهاريج تخزين القار وصوامع تخزين الفحم البترولي المكلس والأطراف المتبقية من الأنودات وصومعة للخردة الخضراء لإعادة تدويرها.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم



مصنع خدمة الأنودات

يلبي مصنع خدمة الأنودات، الذي يتكون من محطة تنظيف الأحواض ومحطة قضينة الأنودات، طلب مصنع الاختزال من الأنودات المقضينة والإلكتروليت المسحوق.

ولمصنع خدمة الأنودات وظيفتان رئيسيتان:

- تبريد الأنودات المستنفذة والأحواض / ومناولة الإلكترونيليت؛
- قضينة الأنودات.

ويفصل بين محطة خدمة الأنودات ومصنع الاختزال محطة تنظيف الأحواض، وهي إحدى مرافق التشغيل الرئيسية وتقع بالقرب من خطوط الإنتاج. وتتكون من مبنيين يستقبلان الأنودات المستنفذة مع غطاء الأحواض ومواد الأحواض من وحدات الأوعية والحوض من عملية إعادة تبطين الأوعية.

ويتم تنظيف الأطراف المتبقية من الأنودات لإزالة مواد الأحواض، وترسل بعد ذلك إلى مصنع القضينة. ويتم سحق مواد الأحواض المستردة من الأنودات المستنفذة ومصنع الاختزال وفحصها وتخزينها في صومعة قبل إعادة موادها كمواد تغطية عازلة للأنودات في خطوط الإنتاج.

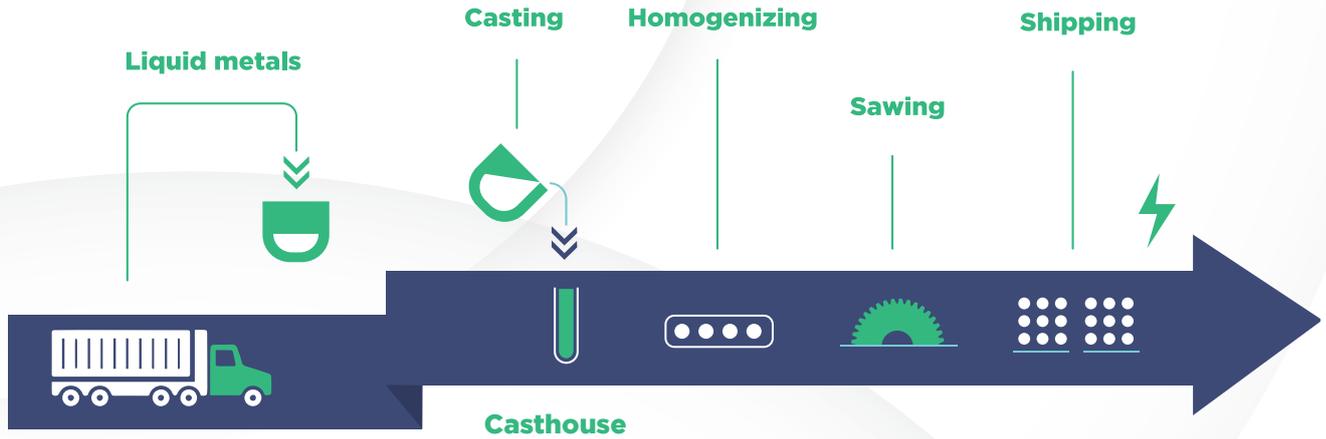
ويفصل بين محطة صيانة الأنودات ومصنع الكربون مصنع القضينة، وهو أحد مرافق التشغيل الرئيسية ويتألف من مبنى واحد. وتتم إزالة الأطراف المتبقية والأعواد الحديدية من الحمالات في محطة القضينة، وتنظف الحمالة (القضيب) قبل إعادة استخدامها في محطة القضينة، ويعاد تدوير الأطراف المتبقية. ويتم نقل الأطراف الكربونية المتبقية النظيفة إلى وحدة التكسير في مصنع الكربون لإعادة استخدامها في محطة العجن. وتتم "قضينة" الحمالات المنظفة والجديدة بالأنودات المعالجة بالفرن حديثاً من مصنع الكربون. وتجمع كل الأنودات المقضينة حديثاً (ومنصات الإلكترونيت الفارغة) من محطة خدمة الأنودات لاستخدامها في مصنع الاختزال.

المسبك

يحول المسبك الألمنيوم المصهور من خطوط الإنتاج إلى تشكيلة من المنتجات. وتتم إزالة الألمنيوم السائل من الأوعية عن طريق مركبات التفرغ وينقل إلى المسبك. وتجري معالجة الألمنيوم المصهور قبل الصب من خطوط الإنتاج في محطات التدفق لإزالة الشوائب.

ويتم الصب في خطوط الصب التي تتكون من أفران الصب وآلات الصب. ويوضع الألمنيوم البارد ومواد السبائك في أفران الصب ويتم تسخينها بصورة مسبقة (في مواقد تعمل بالغاز) لضمان إزالة الرطوبة. وتعبأ الأفران بالألمنيوم المصهور من منطقة التدفق، ويتم صقل سطح المعدن لإزالة أي كدارة أخرى. وبعد التخلص من الكدارة، يتم صب المنتج المعدني المصهور في قوالب ويخرج في شكل المنتج النهائي.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم



القيم

يتضمن القيم الرئيسي للمشروع المشترك لقامكو ما يلي:

الغاز الطبيعي

المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة لعمليات شركة الومنيوم قطر (قطلوم) هو الكهرباء التي تولدها محطة الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي. وتلبي شركة الومنيوم قطر (قطلوم) جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من خلال عقد توريد غاز طويل الأجل مع قطر للطاقة.

الألومينا

الألومينا - المادة الخام الرئيسية اللازمة لعملية إنتاج الألومنيوم - هي مادة بيضاء حبيبية تُسمى بتعبير أدق أكسيد الألومنيوم. ويتم إنتاج هذه المادة من خامات البوكسيت (سيليكات الحديد والكبريت) وتستخرج من المناجم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتستخدم قطلوم عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي في إنتاجها للألومنيوم الأولي باستخدام تقنية HALTVO التي تُستخدم لفصل الألومينا من خلال الاختزال الإلكتروني إلى الأجزاء المكونة لمعدن الألومنيوم وغاز الأكسجين.

فحم الكوك المكلّس والقار السائل

يُستخدم كلٌّ من الفحم المكلّس والقار السائل لإنتاج الأنودات التي تستخدمها شركة الومنيوم قطر (قطلوم) في عملية صهر الألومنيوم. والقار هو مشتق من قطران الفحم، ويُعد أحد المكونات الأساسية في الأنودات التي تستخدم في مصهر الألومنيوم.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

فلوريد الألمنيوم

يعمل فلوريد الألمنيوم كمذيب في صناعة صهر الألمنيوم، وعلى الرغم من أنه يمثل نسبة ضئيلة من المدخلات في عملية الصهر بشركة ألومنيوم قطر (قطلوم)، إلا أنه مهم جداً لإدارة مستويات فعالة من استهلاك الكهرباء. وهو عبارة عن مادة كيميائية تُستخدم في صهور الألمنيوم، كإلكتروليت لاختزال أكسيد الألمنيوم إلى معدن الألمنيوم في عملية التصنيع هول-هيرولت.

السبائك

يتم خلط السبائك في المسبك بمعدن سائل يتم إنتاجه في مصنع الاختزال. وتعطي السبائك المضافة الخصائص الفيزيائية والكيميائية المطلوبة للمنتجات الجاهزة التي يسعى إليها العملاء. ويُعد السيليكون والمغنيسيوم من المواد الأساسية في صناعة السبائك.

المنتجات الرئيسية

سبائك البثق

تستخدم سبائك البثق كثيراً في تصنيع مكونات تدخل في إنشاء المباني السكنية والتجارية، مثل النوافذ وألواح الأبواب وكبائن الاستحمام والمشتتات الحرارية للكمبيوتر والحواف الزخرفية. وتتخذ سبيكة البثق شكلاً اسطوانياً من الألمنيوم المصبوب المنتج بواسطة الصب المباشر العمودي.

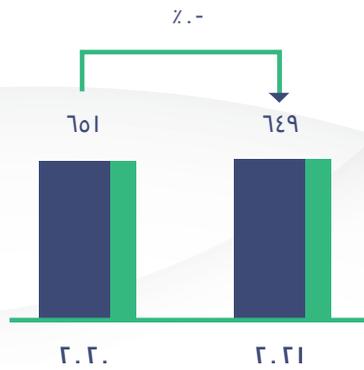
سبائك الألمنيوم الأولي

تدخل سبائك الألمنيوم الأولي في عدد من الاستخدامات، منها قطاع السيارات، حيث تستخدم في تصنيع عناصر مثل العجلات ومحاور الشاحنات وفوهات مضخات البنزين.

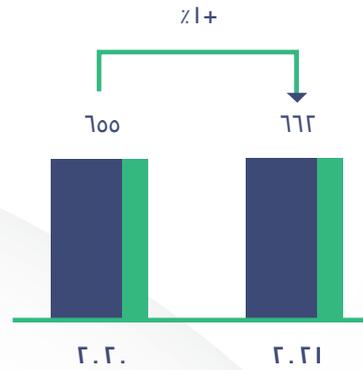
نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

أداء قامكو لعام ٢٠٢١

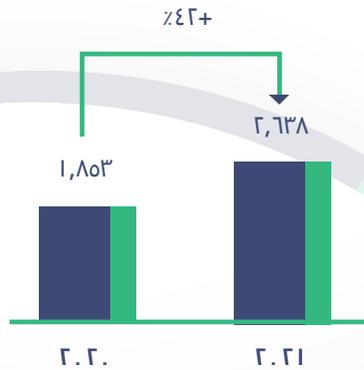
أحجام المبيعات (مليون طن متري) - ١٠٠٪



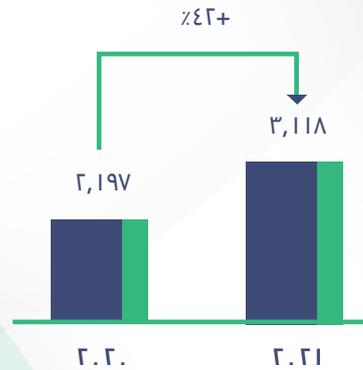
الإنتاج (مليون طن متري) - ١٠٠٪



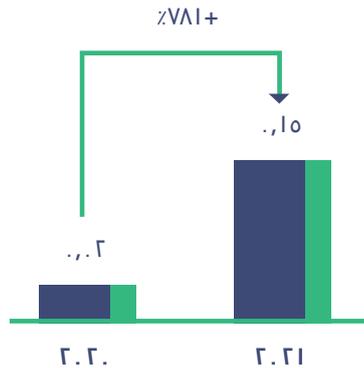
أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)



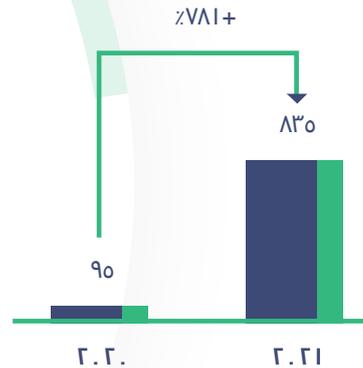
الحصة من الإيرادات (مليون ريال قطري)



العائد على السهم (ريال قطري)

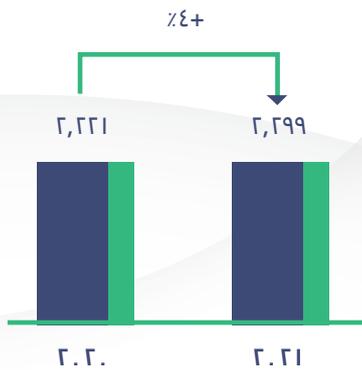


صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

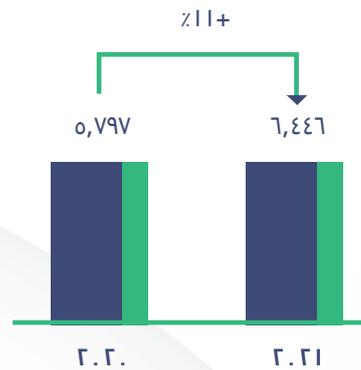


نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

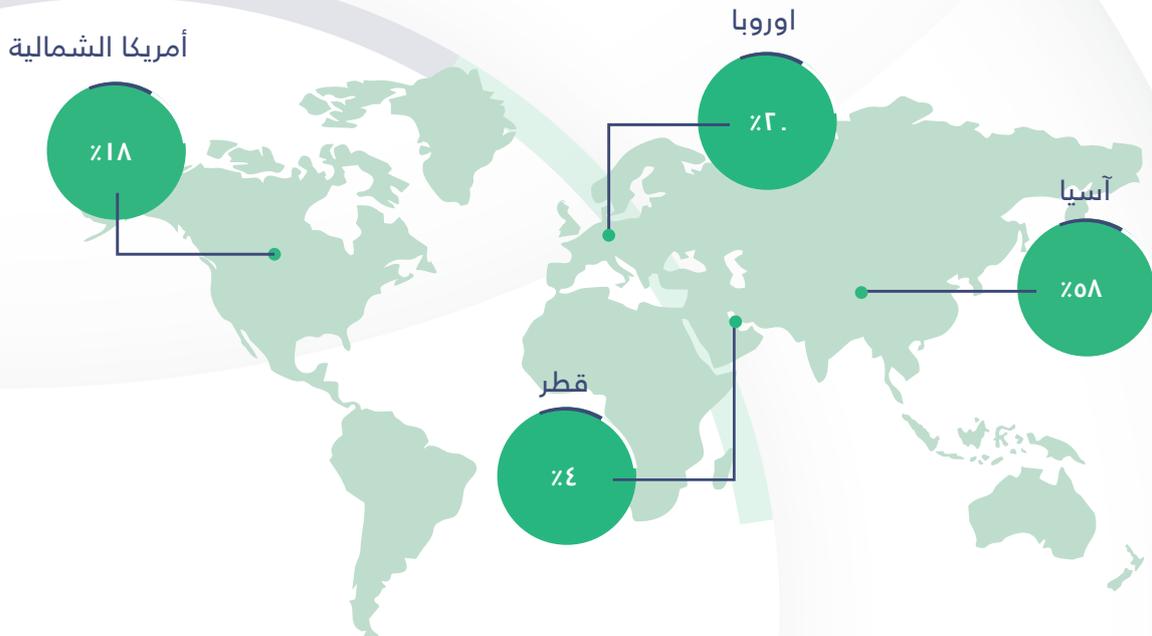
الحصة من صافي الدين (مليون ريال قطري)
المعيار المحاسبي الدولي ٣١



إجمالي الأصول (مليون ريال قطري)



الإيرادات من المبيعات حسب المنطقة الجغرافية (%)





تقرير مدقق
الحسابات
المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا، أن البيانات المالية لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق ("الشركة") تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

- البيانات المالية للشركة التي تتكون من:
- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛
 - بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
 - بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
 - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
 - الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير.

نعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسية	• الاعتراف بالإيرادات
----------------------	-----------------------

كجزء من تصميم التدقيق الخاص بنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص، فقد وضعنا في الحسبان الأحكام الشخصية التي وضعتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز بما يمثل أحد مخاطر التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

وقد صممنا نطاق التدقيق الذي قمنا به بحيث يتم إنجاز عملنا بشكل كاف حتى يتسنى لنا إبداء رأي حول البيانات المالية ككل، آخذين في الاعتبار هيكل الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجال الأعمال بالشركة.

أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نعرب عن رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمر التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف بالإيرادات كما هو مبين في الإيضاح ٣ في البيانات المالية، تمثل حصة الشركة من نتائج مشروعها المشترك (قطالوم) بمبلغ ٨٣٢ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما نسبته ٩٨٪ من إجمالي دخل الشركة. وبلغت الإيرادات الناتجة عن المشروع المشترك ٦,٢٣٧ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وفقاً لسياسة الاعتراف بالإيرادات التي يطبقها المشروع المشترك، يتم الاعتراف بالإيرادات من مبيعات المنتجات عندما يقوم المشروع المشترك بنقل السيطرة على المنتجات إلى العملاء من في نقطة التسليم، حسب شروط التسليم في اتفاقية تسويق الإنتاج.	تتضمن إجراءاتنا فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي قام بها المشروع المشترك ما يلي: • مراجعة شروط اتفاقية تسويق الإنتاج ذات الصلة المبرمة مع العملاء؛ • تقييم السياسة المحاسبية للمشروع المشترك فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات لتحديد ما إذا كانت قد تعاملت بشكل مناسب مع المبيعات التي تتم في إطار اتفاقية تسويق الإنتاج؛ • فهم وتقييم واختبار الضوابط الداخلية على الاعتراف بالإيرادات على مستوى المشروع المشترك، بما في ذلك توقيت الاعتراف بالإيرادات؛ • تحليل معاملات الإيرادات باستخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب وتحليل البيانات لتحديد أي معاملات غير اعتيادية؛ • القيام بفحص بيانات الإيرادات على أساس العينة من خلال تتبعها في الفواتير ومستندات الاستلام والأدلة المؤيدة الأخرى؛ و • تنفيذ اختبار قطع معاملات البيع على أساس العينة لاختبار ما إذا كان قد تم الاعتراف بإيرادات المشروع المشترك في الفترة الصحيحة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي (باستثناء البيانات المالية وتقرير تدقيقنا عليها)، والتي تم تزويدنا به حتى تاريخ تقرير التدقيق هذا.

إن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها. تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، كما تم تعديلها بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن مجلس الإدارة ينوي تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أي تحريف مادي، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوماً عن أي خطأ مادي في حال وجوده. تنشأ حالات التحريفات من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، وذلك لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة الموضوعية من قبل مجلس الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

• التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس استمرارية الشركة المحاسبي، وما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في أن تتوقف الشركة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو الضمانات التي تم تطبيقها.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما هو مبين في الإيضاح ١ من البيانات المالية، خلال العام دخل القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ حيز التنفيذ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥. كما في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فإن الشركة بصدد تقييم تأثير هذه التعديلات.

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، كما تم تعديله بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها؛
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية تتفق معها؛
- أن المعلومات المالية المدرجة بالتقرير السنوي تتفق مع دفاتر وسجلات الشركة؛ و
- أنه لم يستترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أيًا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، كما تم تعديله بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١، أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٥)

مارك منيتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤

الدوحة، دولة قطر

٣ فبراير ٢٠٢٢

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بتنفيذ إجراء تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار COSO").

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن عرض تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، ويشتمل التقرير على:

- تقرير مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الهامة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تقييم شدة التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور الرقابية، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛

سيعتمد التقييم المقدم في التقرير السنوي على العناصر التالية المدرجة في مصفوفات التحكم في المخاطر المقدمة من قبل إدارة الشركة:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ و

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار العمل الصادر من لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("إطار COSO").

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وذلك بناءً على إطار COSO.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول عن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما هو مدرج في تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص عليه في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار COSO.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار العمليات أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية فيما يلي: إدارة الاستثمارات، وإدارة الخزينة والنقد، والمعاملات بين شركات المجموعة، وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة.

تضمن مهمة التأكيد للتعبير عن استنتاج تأكدي معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية استناداً إلى إطار عمل COSO" تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. وشملت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجاً عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة الموضحة في تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

- (1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛
- (2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و
- (3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. ولذلك، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف كل حالات الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو أعداد تقرير عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم الوفاء بأهداف ضوابط الرقابة. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للمستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى والتي تشتمل على التقرير السنوي الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، (لكنها لا تشتمل على تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية).

إن استنتاجنا بخصوص تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقرير مجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الخصوص.

النتيجة

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. وعمليات مشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٥

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤
الدوحة، دولة قطر
٣ فبراير ٢٠٢٢

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. قمنا بإجراء تأكيد محدود حول تقييم مجلس الإدارة عن التزام شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") بمتطلبات "الهيئة" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن إعداد "تقرير حوكمة الشركة"، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة ("متطلبات الهيئة") للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وإعداد تقرير عن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف من حدتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مرفق في تقرير حوكمة الشركة - لا يظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم ٣٠٠٠ (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناءً على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل ومن كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الإجراءات بناءً على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للشركة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ("المتطلبات") والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات؛
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات "تقرير حوكمة الشركة" مقابل متطلبات المادة ٤ من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة في "تقرير حوكمة الشركة" مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم ١ وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير حوكمة الشركة" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. والتي تشتمل على التقرير السنوي الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، (لكنها لا تشتمل على تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة).

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

النتيجة

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تأكيد على أمر

أمر عدم الالتزام التي حددتها الإدارة

نلفت الانتباه إلى الأمور التي تم تسليط الضوء عليها في الأقسام ٢-٣ و ١-٩-٣ و ٣-٩-٣ ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة الذي يوضح بالتفصيل مجالات عدم الالتزام بقانون الهيئة، والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما يلي:

- خلافاً للمادة (٦) من النظام، لا يعتبر أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مستقلاً لأنهم جميعاً ممثلون عن قطر للطاقة.
- خلافاً للمادة (١٨) من النظام، فإن مجلس إدارة الشركة لم يشكل لجنة الترشيحات حيث أن مهمة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تتولاها قطر للطاقة. وخلافاً لنفس المادة، لم يترأس لجنة التدقيق عضو مجلس إدارة مستقل.

النطاق

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق ب شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ومشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٥٥ . ١٢

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٦٤

الدوحة، دولة قطر

٣ فبراير ٢٠٢٢



البيانات المالية

البيانات المالية

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٠	٢٠٢١	
		الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
٥,٣٥٧,١٤٧	٥,٢١٤,٥٢٥	استثمار في مشروع مشترك
		الموجودات المتداولة
٥٣.	٩,٥٣٢	ذمم مدينة أخرى
٢٣٣,٣٦١	٤٣٧,١٥٣	نقد وشبه نقد
٢.٦,٢٩٨	٧٨٥,٢٣٨	ودائع وأرصدة بنكية أخرى
٤٤٠,١٨٩	١,٢٣١,٩٢٣	إجمالي الموجودات المتداولة
٥,٧٩٧,٣٣٦	٦,٤٤٦,٤٤٨	إجمالي الموجودات
		حقوق الملكية والمطلوبات
		حقوق الملكية
٥,٥٨٠,١٢٠	٥,٥٨٠,١٢٠	رأس المال
-	٢٦٨	احتياطي قانوني
١٧٤,٩٨٠	٧٩٣,٠٨٨	أرباح مدورة
٥,٧٥٥,١٠٠	٦,٣٧٣,٤٧٦	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
		المطلوبات المتداولة
٣٧,٥١٠	٦٦,٣٢٢	ذمم دائنة أخرى
٤,٧٢٦	٦,٦٥٠	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
٤٢,٢٣٦	٧٢,٩٧٢	إجمالي المطلوبات المتداولة
٥,٧٩٧,٣٣٦	٦,٤٤٦,٤٤٨	إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٢ ووقع عليها نيابة عنهم:

أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن أحمد الشيبني
رئيس مجلس الإدارة

البيانات المالية

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٠	٢٠٢١	
١.١,٤٨٥	٨٣١,٨٧١	حصة من نتائج مشروع مشترك
(١٠,٥٣٩)	(١٠,٩٦٧)	مصروفات عمومية وإدارية
٢,٤٧٨	١١,٥٢٨	إيرادات تمويل
١,٢٩٢	٢,١١٢	إيرادات أخرى
٩٤,٧١٦	٨٣٤,٥٤٤	صافي ربح السنة
-	-	دخل شامل آخر
٩٤,٧١٦	٨٣٤,٥٤٤	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		ربحية السهم
٠,٠١٧	٠,١٥٠	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال القطري للسهم الواحد)

البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك

الإجمالي	الأرباح المدورة	الاحتياطي القانوني	رأس المال	
٥,٧١٨,٥٥٣	١٣٨,٤٣٣	-	٥,٥٨٠,١٢٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
(٢,٣٦٨)	(٢,٣٦٨)	-	-	المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية
٩٤,٧١٦	٩٤,٧١٦	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
٩٤,٧١٦	٩٤,٧١٦	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
				المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك:
(٥٥,٨٠١)	(٥٥,٨٠١)	-	-	توزيعات أرباح معتمدة
٥,٧٥٥,١٠٠	١٧٤,٩٨٠	-	٥,٥٨٠,١٢٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٥,٧٥٥,١٠٠	١٧٤,٩٨٠	-	٥,٥٨٠,١٢٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
-	(٢٦٨)	٢٦٨	-	محول للاحتياطي القانوني
(٢٠,٨٦٤)	(٢٠,٨٦٤)	-	-	المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية
٨٣٤,٥٤٤	٨٣٤,٥٤٤	-	-	ربح السنة
-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
٨٣٤,٥٤٤	٨٣٤,٥٤٤	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
				المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك:
(١٩٥,٣٠٤)	(١٩٥,٣٠٤)	-	-	توزيعات أرباح معتمدة
٦,٣٧٣,٤٧٦	٧٩٣,٠٨٨	٢٦٨	٥,٥٨٠,١٢٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٠	٢٠٢١	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٩٤,٧١٦	٨٣٤,٥٤٤	ربح السنة
		تعديلات لـ:
(١٠١,٤٨٥)	(٨٣١,٨٧١)	حصة الربح من مشروع مشترك
(٢,٤٧٨)	(١١,٥٢٨)	إيرادات تمويل
(٩,٢٤٧)	(٨,٨٥٥)	النقد المستخدم في العمليات
(٢,٠٠١)	(٢,٣٦٨)	مساهمة مدفوعة للصندوق الاجتماعي والرياضي
(١١,٢٤٨)	(١١,٢٢٣)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		الحركة في رأس المال العامل:
٣٥٨	١,٩٢٤	مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة
١,٣٠٣	(٩,٠٠٢)	دمم مدينة أخرى
٧٠٦	(٢٤)	دمم دائنة أخرى
(٨,٨٨١)	(١٨,٣٢٥)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
٣٩١,٣٠٠	٦٥١,٥٦٠	توزيعات أرباح مستلمة من مشروع مشترك
-	٣٢٢,٩٣٣	إيراد الضريبة المستلم من مشروع مشترك
(١٧٤,٧٤٠)	(١,١٧٩,٤١٠)	استثمار ودائع لأجل ثابتة
٧٣,٦٠٠	٦١٠,٨١٠	استحقاق ودائع لأجل ثابتة
٢,٤٧٨	١١,٥٢٨	إيرادات تمويل مستلمة
٢٩٢,٦٣٨	٤١٧,٤٢١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٤٨,٥٣٨)	(١٨٤,٩٦٤)	توزيعات أرباح مدفوعة
(٧,٢٦٣)	(١٠,٣٤٠)	حركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها
(٥٥,٨٠١)	(١٩٥,٣٠٤)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
٢٢٧,٩٥٦	٢٠٣,٧٩٢	صافي الزيادة في النقد وشبه النقد
٥,٤٠٥	٢٣٣,٣٦١	نقد وشبه النقد في بداية السنة
٢٣٣,٣٦١	٤٣٧,١٥٣	النقد وشبه النقد في نهاية السنة

إن الإيضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة: www.qamco.com.qa



تقرير
حوكمة
الشركة
٢٠٢١

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

١ تمهيد

شركة قطر لصناعة الألمنيوم وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة بورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" أو "قامكو") تم تأسيسها بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة قامكو، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بموجب قراره رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٣.

٢ نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة قامكو بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة قامكو يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والالتزام بها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣ مجلس إدارة الشركة

١-٣ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بتأسيس شركة قامكو كشركة أم لشركة قطر للألومنيوم المحدودة "قطلوم" التي تأسست في عام ٢٠٠٧ والتي تُعد واحدة من أكبر المنتجين الإقليميين للألومنيوم الخام. ويتسنى لقطلوم بفضل موقعها في قطر الاستفادة والوصول إلى أحد أكبر مصادر الطاقة وأكثرها تنافسية من حيث الأسعار في العالم، مما يُمكنها من المحافظة على مركزها ضمن الشركات الأقل تكلفة. ثم قامت قطر للطاقة بطرح وإدراج شركة قامكو وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة قامكو، فإن مجلس إدارة الشركة يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" بحكم العديد من العوامل منها:

- قطر للطاقة مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪.
- ضرورة توجيه قطر للطاقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر الإدارة بموجب الاشتراطات التعاقدية والالتزامات المالية المنصوص عليها بموجب الاتفاقية المبرمة مع الشريك الأجنبي في المشروع المشترك "قطر للطاقة".
- تكامل البنية التحتية لقطر للطاقة وتوافرها بمدينة مسيعة يسهم في كفاءة الانتاج والتقليل من التكاليف اللوجيستية والهدر في سلسلة الانتاج الى اأدى حد ممكن.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات قامكو.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قبل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

٢-٣ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠٢١ لقطر للطاقة الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣، تم تشكيل مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تم تعيين ٦ أعضاء من قبل قطر للطاقة وذلك اعتباراً من ٢٠٢١/٣/٣. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة. أيضاً لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

يتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضائه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيداً تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف الوظيفي لأمين سر مجلس الإدارة.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقيها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخريين، الإشراف وضمان ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة قامكو على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماسيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحيات البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (٩) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم التصريح به للمجلس بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفة النظام الأساسي أو القانون.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة قبل الغير، أيضاً يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملائمة لعضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٥-٣ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٦-٣ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (١-٣١) من النظام الأساسي للشركة، يعقد المجلس ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الإدارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابةً أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتُبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٧-٣ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، فإنه يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابةً على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

٨-٣ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها، أيضاً ضمان حفظ سجلات الشركة وفقاً للوائح الداخلية/نظامها الأساسي وتوافرها عند طلبها من قِبَل الأشخاص المصرح لها بالاطلاع عليها، وقد تتضمن هذه السجلات ووثائق تأسيسية، وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم والسجلات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

يتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ٨ سنوات في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٩-٣ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

١-٩-٣ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢) لعام ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٣، والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠٢٠ في أعقاب استبدال أحد أعضائها. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٥١٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

على مستوى ٢٠٢١، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٢. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢٠.
٥. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٦. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣ يونيو ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٧. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٨. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق للشركة ومشروعها المشترك، والاستنتاجات والتوصيات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.
٩. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
١٠. مراجعة مهام إدارة التدقيق الداخلي لشركة "قطوم" بشأن تقييم مخاطر الشركة.
١١. مراجعة المسائل الضريبية للمشروع المشترك وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٨ والمذكرات ذات الصلة.
١٢. إقرار الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وأغلبية أعضائها، ويجرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢١ فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ أحمد سعيد العمودي	رئيساً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً
السيد/ نبيل محمد البوعيين	عضواً

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٢٠٩-٣ لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠١٩ والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠٢٠. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة للضرورة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة المشروع المشترك.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضاً المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبل الشركات المثيلة والمدرجة بيورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢١، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد وقامت من خلاله بدراسة واتخاذ قرارات بشأن:

١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمداخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.

٢. اعتماد التعديلات المقترحة على سياسة بدلات ومكافآت مجلس الإدارة.

٣. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، إلا أنها يجب أن تنعقد قبل اجتماع مجلس إدارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعية على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوز إجمالي الجزئين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (٥%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لاتوجد أية مبالغ مكافآت أقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام ٢٠٢١.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١. تم عرض توصية مجلس الإدارة في هذا الشأن وإقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة قامكو والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣ حيث لم تتم الموافقة علي صرف أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الإدارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها. وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد عيسى المناعي	عضواً
السيد/ نبيل محمد البوعينين	عضواً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/ عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مساعد مدير، العمليات المالية بإدارة شؤون الشركات المخصصة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة قامكو يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعينهم جميعاً بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٣-١. تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفاء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمتها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعية بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام ٢٠٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/١/٣١ بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس. ثم تم رفع نتائج التقييم إلى مجلس إدارة الشركة الأول لعام ٢٠٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٤.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام ٢٠٢٢ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢١، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها إلى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢١، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الإدارة ومن ثم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

٤ أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية، ويقوم المدقق الداخلي بإصدار وتقديم تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.

٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.

٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.

٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقدَّرة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.
٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أو التخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان - متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قبيل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.
 ٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات - تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
 ٣. ضوابط أنشطة الأعمال - يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.
- تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

اختبار الضوابط الداخلية:

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قبل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبى أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيداً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر - سواء بشكل مستقل أو ضمناً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالاً أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

١-٤ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناءً على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها وتحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستوياتها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٢-٤ التدقيق

١-٢-٤ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بطرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠٢٠/٤/٢٠ لمدة ثلاث سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على مشروعها المشترك وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة ومشروعها المشترك، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقِيم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيّد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، مستجبات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق.

منذ بداية التعاقد، أكمل المدقق الداخلي تقييمات المخاطر، ووضع خطط التدقيق الداخلي لشركة قامكو ومشروعها المشترك وقدم تلك الخطط إلى لجنة التدقيق للمراجعة والموافقة. حالياً أكمل المدقق الداخلي تدقيق المكتب الرئيسي للشركة وجاري تدقيق المشروع المشترك وفقاً للخطة المعتمدة.

استندت خطط التدقيق الداخلي المعتمدة على تقييم المخاطر وشملت مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تضمنت العمليات الأساسية (عمليات المرافق الانتاجية، عمليات محطة الطاقة، الصيانة، المرافق، هندسة المشاريع)، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد، حوكمة الشركة، وما إلى ذلك).

٢-٢-٤ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠٢٠ لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام ٢٠٢١، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠٢٠ والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣١ على تعيين السادة برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PwC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢١ مقابل أتعاب سنوية قدرها ١٦,٥٨١ ريالاً قطرياً. شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة إلى تقيّد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضاً مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠٢٠ والتي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

قدم مدقق الحسابات الخارجي برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PWC" تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، الى مجلس ادارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، أيضاً قدم تقرير التأكيد المستقل عن مدى ملاءمة التصميم والفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ حيث أفاد بالرأي، بأنه بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار COSO، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قامكو على أساس مستقل فقط ولا يمتد للشركة وعمليات مشروعها المشترك ككل. ولا يبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

كما قدم تقرير التأكيد المستقل حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها والموضحة في تقريره، لم يلفت انتباهه ما يجعله يعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قامكو على أساس مستقل فقط ولا يمتد للشركة وعمليات مشروعها المشترك ككل. ولا يبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

قدم مراقب الحسابات تقاريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ المشار إليها لاجتماع الجمعية العامة للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣.

أيضاً، التقارير المستقلة الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa).

٣-٤ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة قطر لصناعة الألمنيوم التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغييرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغييرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمن امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية والتي تهدف بشكل عام إلى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقييد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى المشروع المشترك والذي هو ليس بموضوع التقرير، فشركة قطلوم على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي. من ناحية أخرى يتم ادارته بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسس في ظلها مع الشريك الآخر - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسؤوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضاً الشركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها أنظمة إدارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس إدارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجنة المالية والتجارية. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في المشروع المشترك - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة المشروع المشترك وتحقيق أهدافه وغاياته. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه المشروع المشترك الذي يشغل مقعداً في مجلس إدارته، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة قطر لصناعة الألمنيوم باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٥ الإفصاح والشفافية

١-٥ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانته وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أيّ منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام ٢٠٢١ أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. من ناحية أخرى، لا توجد أية أحكام أو تسويات لأي دعاوى أو مطالبات، سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد. باستثناء دعوى التحكيم مرفوعة ضد الشركة من قبل الشريك في رأسمال المشروع المشترك تتعلق بتسويات مالية ناتجة عن المعالجات الضريبية للمشروع المشترك.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفيًا أو إثباتًا، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.

٢-٥ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية لشركة قامكو، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقاً لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لا بد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.
- خلال عام ٢٠٢١، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة قامكو (أساس مستقل):
 - المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
 - مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستردة من المشروع المشترك.
 - توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للمشروع المشترك.
 - معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة قامكو والمشروع المشترك والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل على مستوى المشروع المشترك علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

٣-٥ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرِك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية " طرف ذو علاقة " ، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقاً للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة إلى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بشركة قامكو ومشروعها المشترك وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٤-٥ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبير أو صغير عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦ حقوق أصحاب المصالح

١-٦ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

٢-٦ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة قامكو وشركة الإيداع، تتولي الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٣-٦ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة،

ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى إليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الإفصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (qamco@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٤-٦ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

١-٤-٦ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواءً بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.

- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهماً آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال الشركة.

- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١%) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٢-٤-٦ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة بنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠٢١، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٢. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وخطط الشركة واعتماده.
٣. عرض تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماده.
٤. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠٢٠.
٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٠ بواقع ٣٥٪، ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ٣,٥٪ من القيمة الإسمية للسهم.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة ووترهاوس كوبرز " PWC " للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ واعتماد أنعابهم.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٣-٤-٦ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة قامكو وفقاً للنظام الأساسي المعدل، يتشكل من عدد لا يقل عن ستة أعضاء يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعينهم جميعاً. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

٤-٤-٦ توزيع الأرباح

وفقاً لأحكام النظام الأساسي، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي مبلغ موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملاحم الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على قامكو أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة من خلال التحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية أو قاموا بتقديم الطلب بالتحويل المصرفي للأرباح إلى أي فرع من فروع البنك. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحويل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢١ عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٠ بواقع (٠.٣٥) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (٣,٥%) من القيمة الاسمية للسهم.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٥-٦ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قبل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإيداع بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، أو أي من المؤسسات التي يُعلم المساهم الخاص الشركة بها خطأً، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

أيضاً، وفقاً للنظام الأساسي للشركة تتحدد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأس مال شركة قامكو من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	٥١,٠٠٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	٤,٨٩٪
صندوق المعاشات العسكرية	١,٧٦٪
مساهمون آخرون	٤٢,٣٥٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلِّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة.. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٢٢٣٧٧-١٣٠٤٠٩٧٤ (+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك قامكو أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٧-٦ حق المجتمع

تسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم، المالكة لحصة تبلغ ٥٠٪ في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم)، وهي إحدى الشركات الناجحة في إنتاج الألومنيوم الأولي وواحدة من أكثر مصانع الألومنيوم كفاءة في المنطقة، تسهم من خلال مشروعها المشترك قطلوم في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. الصحة والسلامة والبيئة: الإقلال من النفايات إلى أدنى حد ممكن، وإعادة الاستخدام واسترجاع وإعادة تدوير المنتجات الثانوية. وإقامة ورش العمل المعنية بالصحة والسلامة والبيئة وثقافة السلامة والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية، الوقاية من جائحة كورونا، والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية،

٢. الموظفين: برامج التقطير (التفكير الاستراتيجي والتدريب على تخطيط الأعمال وبرامج التدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، واستبقاء الموظفين والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية،

٣. المجتمع: دعم المجتمع من حيث المشاريع والمشاركة مثل الجمعية القطرية للسكري، مركز رعاية وتمكين كبار السن (إحسان)، مبادرات الشراء المحلية.

وتحرص قطر للطاقة المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومشروعها المشترك، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

تم توجيه نسبة بواقع ٢,٥% من صافي أرباحها السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، حيث بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١ ما يصل إلى ٢,٣٧ مليون ريال قطري (٢:٢٠١٩ مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢١/٣/٢٨.

فيما يتعلق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ٢,٨٦ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار إليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢١، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

عبدالرحمن أحمد الشيبلي
رئيس مجلس الإدارة



ملحق السير
الذاتية لأعضاء
مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبلي

رئيس مجلس الإدارة
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبلي من جامعة أريزونا عام ١٩٨٨ وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.

انضم السيد/ عبدالرحمن إلى قطر للطاقة عام ١٩٨٩ كمحلل مالي.

كما تولى السيد/ عبدالرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية - قطر للطاقة.

ويشغل السيد/ عبدالرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للطاقة. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*: عضو مجلس ادارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



السيد / أحمد سعيد العمودي

نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد العمودي على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة ولاية نيو مكسيكو الأمريكية عام ١٩٩٦.

انضم السيد/ العمودي إلى الإدارة الهندسية لقطر للطاقة عام ١٩٩٦ كمهندس كهرباء حيث شارك في العديد من مشروعات قطر للطاقة أثناء المراحل المختلفة من تطويرها في قطر وإيطاليا وكوريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. كما شارك في مشروع كيو كيم ٢- للبتروكيماويات خلال مرحلة الدراسات الهندسية التفصيلية بهيوستن ومرحلة التنفيذ بمسعيد. وتقلد السيد/ العمودي أيضاً العديد من المناصب الفنية والقيادية، مثل رئيس قسم المرافق المشتركة ومساعد المدير للمرافق المشتركة، ثم مدير إدارة تطوير المرافق السطحية لحقول النفط والغاز. ويشغل حالياً السيد/ أحمد العمودي منصب نائب الرئيس التنفيذي لإدارة تطوير المرافق السطحية والاستدامة.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



السيد/ نبيل محمد البوعيين

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ نبيل محمد البوعيين على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة لامار، بومونت، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. ويتمتع بخبرة تزيد على ٢٤ عاماً في العديد من المناصب القيادية بقطاعات النفط والغاز والموانئ والإنشاءات.

وقد بدأ السيد/ نبيل البوعيين مسيرته المهنية بالعمل مهندساً ميكانيكياً لدى قطر للطاقة - مشروع إعادة تدوير الغاز في دخان. وشارك خلال مسيرته المهنية في مشروع توسعة ميناء راس لفان الذي تضمن أعمال الاستصلاح، والإنشاء، والتصميم الهندسي الأولي للبنية الأساسية للمراسي والميناء، وأكبر نظام مشترك لتبريد المياه، وإصلاح وبناء السفن. وقد ترأس أيضاً لجنة إدارة مشروع الميناء التي كانت تتولى المسؤولية عن المشاريع الجديدة. ويشغل السيد/ نبيل البوعيين حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون الصحة والسلامة والبيئة وخدمات الأعمال (الصحة والسلامة والبيئة والجودة وإدارة المرافق والرعاية الصحية) بقطر للطاقة.

كما شغل السيد/ نبيل البوعيين سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الديار القطرية، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارتها، وعضواً بمجلس إدارة شركة بروة للعقارات. كما شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة قطلوم.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو: ١٣٣٦ سهم.

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



السيد / محمد عيسى المناعي

رئيس لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليثربول عام ٢٠٠٧، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام ٢٠٠٩.

انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للطاقة عام ٢٠٠٧، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*: عضو مجلس إدارة شركة مسيعةيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



السيد / محمد جابر السليبي

عضو لجنة التدقيق
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ محمد جابر السليبي في جامعة مديل سيكس بالمملكة المتحدة وحصل منها على بكالوريوس المحاسبة والشؤون المالية.

وقد بدأ السيد/ محمد السليبي مسيرته المهنية بالعمل لدى قطر للطاقة عام ٢٠٠٨، حيث تدرج في الكثير من المناصب وتولى أيضاً العديد من المناصب القيادية رفيعة المستوى. ويتمتع السيد/ محمد بمعرفة واسعة وخبرة كبيرة في إدارة الشركات المدرجة بالبورصة والحوكمة والامتثال والاستثمارات والشؤون المالية للشركات والمحاسبة.

ويمثل السيد/ محمد حالياً قطر للطاقة في مجلس إدارة شركة الخليج العالمية للحفر وشركة هليكوبتر الخليج.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو: ١.٦٦٢٧ سهم.

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة



السيد / خالد محمد لرم
(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ خالد محمد لرم في عام ١٩٨٤ بدرجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأ السيد/ خالد مسيرته المهنية مع قطر للطاقة في مايو ١٩٨٥. ويتمتع السيد/ خالد بخبرة تزيد على ستة وثلاثين عاماً في مجالات شتى، تشمل المشاريع البارزة التي شارك فيها مشروع التطوير المبكر لحقل القبة الشمالية عام ١٩٨٧، وأول خطوط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر عام ١٩٩١. وقد تولى السيد/ خالد منصب مدير مشروع سوائل الغاز الطبيعي -٤ ونائب المدير العام لمشروع غاز الخليج.

ويشغل السيد/ خالد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للألومنيوم. وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة المجلس الخليجي للألومنيوم وعضو في المعهد الدولي للألومنيوم.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو: ٥٦٤٨ سهم.

* مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، أخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.



شركة قطر لصناعة الألمنيوم
التقرير السنوي ٢٠٢١